

ثانياً: اتفاقيات التجارة الحرة التي ترتبط بها مصر

1- اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية:

بدأت مصر المباحثات مع الاتحاد الأوروبي بشأن إبرام اتفاقية مشاركة في عام 1995، وتم التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية في 26 يناير 2001 تمهيداً للتوقيع النهائي على الاتفاقية الذي تم في 25 يونيو من نفس العام، وقد قام مجلس الشعب المصري وبرلمانات الدول الأعضاء بالتصديق على الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ في منتصف عام 2004، ويتم بموجب هذه الاتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية مدتها 12 عاماً من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

الصادرات المصرية من السلع الصناعية :

يتم إعفاء الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي من السلع الصناعية من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات اثر مماثل وذلك فور دخول الاتفاقية حيز النفاذ .

الواردات المصرية من السلع الصناعية :

يتم إعفاء السلع الصناعية الواردة من الاتحاد الأوروبي من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات اثر مماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى ذات اثر مماثل وذلك طبقاً لبرنامج زمني يتم بمقتضاه تحرير الواردات من السلع الصناعية علي أربعة قوائم.

الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية:

تم الاتفاق على حصص للسلع الزراعية يتم إعفائها من الرسوم الجمركية، ويتم منح تخفيضات جمركية للكميات التي يتم تصديرها لبعض تلك السلع زيادة عن تلك الحصص المقررة.

الواردات المصرية من السلع الزراعية:

يتم إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات الاتحاد الأوروبي من المنتجات الزراعية أو خفضها. بالنسبة لمنتجات معينة يتم إلغاء الرسوم الجمركية أو خفضها في حدود الحصص التعريفية المدرجة.

2- اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1317 د 59 بتاريخ 19/2/1997 البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية وفقاً لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتتماشي أحكام هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة العالمية.

دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 1998/1/1

موقف الاتفاقية منذ 2005/1/1

- 1- إعفاء كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل .
- 2- إلغاء كافة الاستثناءات بين الدول العربية.
- 3- إلغاء الروزنامة الزراعية.
- 4- إزالة كافة القيود غير الجمركية.
- 5- إلغاء التصديق على شهادات المنشأ والفواتير والمستندات المصاحبة لها من قبل السفارات والفتصليات بالخارج.
- 6- تم الانتهاء من إعداد الشكل النهائي للألية فض المنازعات وتمت الموافقة عليها من الدول الأعضاء، و التصديق عليها من قبل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.
- 7- جرى تقديم الدول لجداول الالتزامات الخاصة بها لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات

3- اتفاقية الكوميسا:

بدأت اتفاقية الكوميسا كمنطقة تجارة تفضيلية تهدف للوصول لإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء لتتطور لتصبح اتحادا جمركيا ثم سوقاً مشتركة .

● وقعت مصر على الانضمام إلى اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) في 1998/6/29 وتم البدء في تطبيق الإعفاءات الجمركية على الواردات من باقي الدول الأعضاء اعتبارا من 1999/2/17 على أساس مبدأ المعاملة بالمثل للسلع التي يصاحبها شهادة المنشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة.

● وقعت 9 دول من الدول الأعضاء في الكوميسا بتاريخ 2000/10/31 على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة بينها هي: (مصر / وكينيا / السودان / موريشيوس / زامبيا / زيمبابوي / جيبوتي / ملاوي / مدغشقر) ، وإنضمت إليهم رواندا و بوروندي في 2004/1/1 حيث تقوم تلك الدول بمنح إعفاء تام من الرسوم الجمركية المقررة على الواردات المتبادلة بينها شريطة أن تكون تلك المنتجات مصحوبة بشهادة منشأ الكوميسا.

الصادرات المصرية لدول الكوميسا

- تتمتع كافة السلع المصرية المصدرة إلى الدول الأعضاء بإعفاء تام من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وفقاً لنسب التخفيضات التي تقرها كل دولة وعلى أساس مبدأ المعاملة بالمثل.
 - لا يوجد إستثناءات الا لدولة السودان وكينيا، وموريشيوس حيث تقدمت السودان في 2001/5/23 بقائمة سلبية (تتضمن 58 سلعة لا يسمح باستيرادها من مصر إلا بعد سداد الرسوم كاملة) . ثم قامت السودان في 2003/7/20 بناء على طلب الجانب المصري بمراجعة القائمة وتخفيض عدد السلع المدرجة في تلك القائمة وانتهى الموقف على :
 - قيام السودان بتخفيض الرسوم الجمركية بواقع 30% على بعض السلع وهي مراتب الإسفنج وشمع الإضاءة و المواسير و سيارات بكاسي وميني بص ومبردات الماء والتليفزيونات والتليفونات و مفاتيح الكهرباء والأبواب وشبابيك الحديدية و الأثاث المنزلي .
- احتفاظ السودان ببعض السلع المستثناة من تطبيق الإعفاءات.

الواردات المصرية من دول الكوميسا

تسري الإعفاءات الجمركية على كافة السلع المستوردة من جميع الدول الأعضاء و التي تحقق قيمة مضافة تعادل 45% و لا تحتفظ مصر بأية قوائم سلبية سوى مع دولة السودان بحيث تتمثل السلع المستثناة في : الحمص والمنسوجات القطنية و المنسوجات المخلوطة والملابس الجاهزة و التريكو

4- اتفاقية مصر ودول الإفتا

تتكون دول الافتا من أيسلندا، النرويج، سويسرا /إمارة ليختنشتاين بعدد سكان يقدر بحوالى 12 مليون نسمة، ويمثل أحد أهم أسواق دول أوروبا.

عقدت الجولة العاشرة من مفاوضات التجارة الحرة بين مصر ودول الافتا بالقاهرة خلال الفترة من 28-31 أكتوبر 2006 ، وتم خلال الجولة الاتفاق علي الصيغة النهائية للاتفاق ، وقد تم التوقيع علي الاتفاق في 27 يناير 2007 بدافوس ، وقد قام كلا الطرفين مؤخراً بالتصديق علي الاتفاق ،وقد تم دخول الاتفاق حيز النفاذ في الاول من اغسطس 2007

اسفر الاتفاق على التحرير الفوري للصادرات المصرية من السلع الصناعية فور دخول الاتفاق حيز النفاذ، والتحرير التدريجي للواردات المصرية من السلع الصناعية من دول الافتا، أما فيما يخص السلع الزراعية فقد قدمت مصر لكل دولة من دول الافتا قائمة تخص الصادرات المصرية وقائمة خاصة بالواردات الزراعية من كل دولة من دول الافتا وقد أكدت مصر على اعتزامها تطبيق قواعد المنشأ اليورومتوسطية والتي تم تطبيقها باتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.

5- اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا:

تم التوقيع علي اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا بتاريخ 27 ديسمبر 2005 ، وقد تم الانتهاء من إجراءات التصديق علي الاتفاق من الجهات المسنولة في كل من البلدين وقد تم دخول الاتفاق حيز النفاذ في 2007/3/1.

الصادرات المصرية من السلع الصناعية الي تركيا:

إعفاء الصادرات المصرية من جميع السلع الصناعية إلي تركيا من كافة الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب الاخرى ذات الأثر المماثل فور دخول الاتفاق حيز النفاذ.

الواردات المصرية من السلع الصناعية :

تحرير الواردات المصرية من السلع الصناعية ذات المنشأ التركي طبقاً لأربعة قوائم مطابقة للقوائم الواردة باتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وبنفس السلع المدرجة في قوائم الاتحاد الأوروبي ، علي أن يكون بدأ التخفيض في الرسوم الجمركية علي الواردات المصرية من السلع الصناعية ذات المنشأ التركي عند دخول الاتفاق حيز النفاذ متأخراً عما عن التخفيضات المطبقة حالياً مع الاتحاد الأوروبي .

الصادرات والواردات المصرية من السلع الزراعية و الزراعية المصنعة :

تم الاتفاق علي تبادل قائمتين محددتين للسلع الزراعية لكل دولة بينما يتم تبادل قائمة واحدة لكل من الدولتين بالنسبة للسلع الزراعية المصنعة.

6- اتفاقية اغادير

اتفقت كل من مصر و المغرب و الأردن و تونس علي إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم ، يتم من خلالها تحرير جميع السلع سواء الزراعية أو الصناعية من الرسوم الجمركية و القيود الغير جمركيه.

تم الاتفاق علي التوقيع المبدئي للاتفاق في مدينة أغادير المغربية في 2001/5/8 وتم التوقيع النهائي علي الاتفاق في فبراير 2004 في مدينة الرباط بالمغرب ، ودخل الاتفاق حيز النفاذ في 6 يوليو 2006.

يهدف الاتفاق إلي إقامة منطقة تجارة حرة عربية متوسطة ، لأغراض تطوير الأنشطة الاقتصادية وخلق فرص عمل وزيادة الإنتاجية وتحسين المستوي المعيشي في الدول الأعضاء، كما تسمح الاتفاقية بتطبيق مبدأ تراكم المنشأ المتعدد الأطراف و الذي يسمح لأعضاء الاتفاقية أن يحظوا بميزة تفضيلية للدخول إلي أسواق الاتحاد الأوروبي ، وهذا من شأنه أن يعزز قدرات البلدان العربية الأربعة علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين إمكانيات بناء علاقات تجارية مع بلدان الاتحاد الأوروبي وغيرها من الشركاء الدوليين .

7- اتفاق الميركسور :

تم توقيع اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركسور بتاريخ 2 أغسطس 2010 ولم يدخل حيز النفاذ حيث أنه يلزم أولاً عرضه على مجلس الشعب للتصديق عليه وكذلك سيتم عرضه على برلمانات الأربع دول أعضاء التجمع (البرازيل - الأرجنتين - أورجواي - باراجواي) للتصديق عليه.

وتعمل منهجية تحرير التجارة في السلع بين الطرفين على تقسيم السلع على أربعة قوائم يتم تحريرها تدريجياً خلال عشرة سنوات باستثناء مجموعة من السلع الحساسة

- القائمة الأولى : إعفاء فوري بمجرد دخول الاتفاق حيز النفاذ.
- القائمة الثانية : تخفيض 25% سنوياً من تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ.
- القائمة الثالثة : تخفيض 12.5% سنوياً من تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ.
- القائمة الرابعة : تخفيض 10% سنوياً من تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ.
- قائمة خامسة : تشمل السلع الحساسة

